البيوت ثم تختم بالشمع على وجه يعجز عنه غاية من اللطف فكان ذلك الصنع الغريب والفعل الواقع
على غاية من الاتقان وحسن الترتيب واقعا منه سبحانه صادرا عنه دون تلك الحيوانات التي لا
لها ولا علم بتفاصيله وانصبت عنها ولما قرر ان افعال العباد مخلوقة لله تعالى وكان مذهب اهل الحق
انها مع ذلك مكسوبة للعبد خلافا للمعتزلة والفلاسفة في زعمهم انها مخلوقة للعبد بمعنى انه المستقل
بايجادها اورد متمسكهم سؤالا وجعل الاصل الثاني في جواب حجة الاسلام جوابا عنه فقال فان قيل
لا شك انه تعالى خلق للعبد قدرة على الافعال ولذا ايجاد وكون القدرة مخلوقة للعبد قائمة به يدرك بمعنى
معاش العباد العقلاء تفرقة ضرورية بطريق الوجدان بين الحركة المقدورة لنا وهي الاختيارية وبين
الرعدة الضرورية التي تصدر دون اختيار منا وهذا من باب الاستدلال بالسبب على المسبب ولو قيل
بان ادراكنا التفرقة المذكورة بطريق الوجدان يدل على قيام قدرة بالعبد مخلوقة له تعالى لكان استدلالا
بالمسبب على السبب وهو هنا اوفق لان المقام مقام اثبات قدرة للعبد بسببها وهو ادراكنا التفرقة
المذكورة بالوجدان والقدرة ليس خاصيتها من بين الصفات الا التاثير اي ايجاد
المقدور لان القدرة صفة تؤثر على وفق الارادة ويستحيل اجتماع مؤثرين مستقلين
على اثر واحد فوجب تخصيص عمومات النصوص السابق بعضها بما سوى افعال
العباد الاختيارية فيكونون اي العباد مستقلين بايجاد افعالهم الاختيارية بقدرتهم
الحادثة التي تحدث بخلق الله تعالى اياها لهم كما هو اي ذلك الاستقلال بالايجاد رأي
المعتزلة والفلاسفة بلا فرق بين الفريقين عند المحقق في كيفية حدوث القدرة
وهو ان قدرة العبد حادثة بايجاد الله تعالى باختياره تعالى عند المعتزلة لاعتقادهم كما هو اهل
الحق انه تعالى فاعل باختيار لا موجب بالذات وبطريق الايجاب بالذات عند تمام الاستعداد
من المحل القابل عند الفلاسفة لاعتقادهم انه تعالى عما يقولون موجب بالذات لا فاعل
بالاختيار والا اي وان لم يكن العباد مستقلين بايجاد افعالهم الاختيارية لعدم تخصيص النصوص
كان ايجادها بخلق الباري تعالى جبرا محضا اذ الفرض انه لا تاثير لقدرة العبد اصلا في ايجادها واذا كان

مكسوبة

ايجاد افعالهم الاختيارية

كونه



كذلك فيبطل الامر والنهي اذ لا معنى للامر على ما لا يكون فعلا للمامور ولا يدخل تحت قدرته كان
يطلب من الانسان خلق الحيوان او الطيران الى السماء ويطلب من الجماد المشي على الارض فالجواب
من طريق اهل السنة وهو حاصل الاصل الثاني في كلام حجة الاسلام ان الحركة مثلا كما انها وصف
للعبد ومخلوقة للرب سبحانه لها ايضا نسبة الى قدرة العبد فسميت اي الحركة باعتبار تلك
النسبة اي نسبتها الى قدرة العبد كسبا بمعنى انها مكسوبة للعبد وليس من ضرورة

تعلق القدرة م

بالمقدور ان يكون بالاختراع الذي هو خاصيتها اي التاثير فقط اذ قدرة الله تعالى متعلقة في الازل
بالعالم ولم يحصل الاختراع بها اذ ذاك وهي عند الاختراع تتعلق به نوعا اخر من التعلق فبطل
ان القدرة من حيث تعلقها تختص بايجاد المقدور بها ولم يلزم الجبر المحض كما زعم
الخصم اذ كانت الحركة المذكورة متعلق قدرة العبد داخلة في اختياره وهذا التعلق هو المسمى
عندنا بالكسب هذا حاصل ما ذكره حجة الاسلام وبالجملة يوافق المص عليه قال ولقائل ان يقول قولكم معشر
اهل السنة انها اي الحركة الاختيارية تتعلق بالقدرة وحق العبارة ان يقال قولكم ان قدرة العبد تتعلق
بالحركة لا على وجه التاثير فيها وان التعلق لا على وجه التاثير هو الكسب مجرد الفاظ لا تعقل لها معنى
ونحن معشر اهل اللغة العربية انما نفهم من الكسب التحصيل وتحصيل الفعل المعدوم ليس الا ادخاله
في الوجود وهو ايجاده وقولكم بان القدرة الحادثة تتعلق بلا تاثير كتعلق القدرة القديمة في الازل
قلنا ممنوع وتحقيق المقام ان نقول معنى ذلك التعلق الازلي للقدرة القديمة نسبة المعلوم
الواقع من مقدوراتها اليها بانها ستؤثر في ايجاده عند وقته فالباء في قوله بانها للالصاق
ومدخولها محذوف اي بمعنى انها ستؤثر في ايجاد ذلك المعلوم عند وقت وجوده فالهاء في
وقته عائدة للوجود المفهوم من الايجاد وذلك ان القدرة انما تؤثر وقوع الشيء على وفق
الارادة وتعلق الارادة بوقوع الشيء هو تخصيصه اي تخصيص ذلك الوقوع بوقته
دون ما قبله وما بعده من الاوقات والقدرة الحادثة يستحيل فيها ذلك لانها مقارنة للفعل
عندكم معشر الاشاعرة فلم يكن تعلقها بالفعل الا على نحو ما ذكرتم اما بالتاثير كما هو الظاهر او